



❖ تلتزم دائرة المالية في سياسة إدارة المخاطر وضمان استمرارية الأعمال بالتالي:

- (1) العمل على نشر الوعي اللازم بآليات ومتطلبات تطبيق نظام إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال فضلاً عن تقديم الدعم اللوجيستي لكافة المعنيين بتفعيل وتطبيق النظام على مستوى الدائرة لتعزيز قدراتهم بشكل يضمن تحقيق الاستقرار في الأداء المؤسسي للدائرة.
- (2) تقوم الدائرة بتدريب وتطوير وتأهيل الموظفين دورياً لضمان التزامهم بالقيام بالمهام والمسؤوليات المحددة والمتوافقة مع تفعيل وتطبيق خطة نظام إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال المعتمدة لدى الدائرة.
- (3) التقيد بكافة التشريعات القانونية والتنظيمية المعمول بها على مستوى إمارة رأس الخيمة، وكذلك التي تصدر عن حكومة إمارة رأس الخيمة فيما يخص إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال.
- (4) تطبيق أفضل المعايير والخطط بالتوازي مع المعمول بها على مستوى الدولة، وتحديداً حكومة رأس الخيمة؛ والتي تُمكن الدائرة من القيام بواجباتها والتزاماتها تجاه خدمة الحكومة والمجتمع معاً وضمان استمراريته في تقديم الخدمات الضرورية في حال وقوع طوارئ أو أزمات أو كوارث.
- (5) تفعيل وتطبيق وتطوير نظام إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال وفقاً لمعيار إدارة استمرارية الأعمال (المواصفات) رقم (AE/SCNS/NCEMA 7000:2015) الصادر عن الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، وكذلك متابعة أية مستجدات تخص التعليمات والإرشادات الصادرة عنها باعتبارها الجهة المسؤولة والمخول لها رسمياً بهذا الأمر على مستوى الدولة.

6) تفعيل السياسة من خلال خطط وإجراءات واضحة بمشاركة جميع القيادات بالدائرة لضمان استمرارية تقديم الأنشطة والخدمات الحيوية التي تقوم بها الدائرة لتلبية احتياجات جميع الأطراف المستفيدة ذات العلاقة على مستوى الإمارة في حالة الضرورة القصوى.

7) استحداث وتطوير عمليات وتحديد مؤشرات أداء وأهداف محددة لعملية قياس مدى الاستعدادية لتطبيق نظام إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال على مستوى الدائرة وتحديد طرق قياسها بشكل دوري (إن أمكن ذلك).

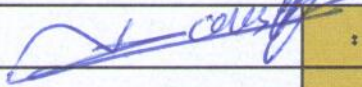
8) الاستعداد للتنسيق وتبادل الخبرات مع الشركاء الاستراتيجيين فيما يتعلق بنشر ثقافة إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال وتنفيذ الأنشطة المشتركة ذات العلاقة.

9) نشر وتعميم هذه السياسة على مستوى الدائرة والموقع الإلكتروني.

❖ أهداف نظام إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال:

- 1) نشر مفاهيم إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال ضمن ثقافة الدائرة وتضمينها في استراتيجياتها.
- 2) ضمان استمرارية الأعمال لأداء الأنشطة الحرجة و المهام الحيوية لدى الدائرة في حال وقوع الطوارئ أو الأزمات أو الكوارث.
- 3) دعم اتخاذ القرارات لدى الدائرة والحد من سوء التخطيط في حالات الطوارئ والأزمات.
- 4) تطوير الخطط الداعمة لإدارة المخاطر لضمان الاستجابة المناسبة بكفاءة وفعالية حال حدوثها.
- 5) ضمان إعادة التشغيل لأهم الخدمات والمهام الأساسية للدائرة في الوقت المستهدف وبالقدر المطلوب.
- 6) ضمان دعم الكادر الفني والإداري بالخطط والإجراءات اللازمة لرفع قدراتهم المهنية على الاستجابة للمخاطر والأحداث وقت حدوثها.
- 7) دعم تنافسية الأداء المؤسسي للدائرة في مجال نظام إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال بشكل أمثل.
- 8) دعم مقومات المسؤولية المجتمعية في حالات الطوارئ والأزمات.
- 9) الحفاظ على السمعة والصورة العامة للدائرة على مستوى الحكومة والمجتمع معاً.

تتم مراجعة هذه السياسة بشكل دوري وليكن سنوياً لغرض تبني أفضل آليات التحسين والتطوير الممكنة ووفقاً لأي مستجدات أو متطلبات حكومية منشودة لدعم إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال بشكل أمثل.

	توقيع المدير العام :
17-1-2017	التاريخ :